

استثمار الوقف في التشريع الجزائري بين الصيغ التقليدية والتوجهات الحديثة
Waqf Investment in Algerian Legislation: Between Traditional Models and Modern Approaches

أبو القاسم عيسى

Abouelkacem Aissa

جامعة غرداية - الجزائر

University of Ghardaïa -Algeria-

Abouelkacem.aissa@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام

Submission date

17/11/2024

تاريخ القبول للنشر

Acceptance date

26/12/2024

تاريخ النشر

Publication date

31/12/2024

ملخص:

يتناول المقال موضوع استثمار الوقف في التشريع الجزائري من خلال تحليل الصيغ التقليدية والحديثة التي تُستخدم لتحقيق التنمية المستدامة. يبدأ المقال بتعريف الوقف من الناحيتين الفقهية والقانونية، مُبرزًا دوره كمؤسسة تنموية ودينية. كما يُسلط الضوء على الإطار القانوني الجزائري الذي ينظم إدارة الأوقاف ويحدد مسؤوليات الهيئات المشرفة عليها. يناقش المقال الصيغ التقليدية مثل الإيجار (الكراء) والبيع والاستبدال، مُوضحًا مزاياها وتحدياتها، وأهمية استمراريتها رغم محدودية تأثيرها في تحقيق التنمية الشاملة. من جهة أخرى، يُبرز أهمية الصيغ الحديثة كصناديق الاستثمار الوقفي والشراكات مع القطاع الخاص، مشيرًا إلى الإمكانيات الكبيرة التي تحملها هذه الصيغ، رغم العقبات التي تواجهها، مثل نقص التمويل والخبرة. يخلص المقال إلى أن الإطار القانوني الجزائري جيد، ولكنه يحتاج إلى تحديثات تُواكب التطورات الاقتصادية والاجتماعية. كما يقترح تعزيز الوعي بأهمية الصيغ الحديثة، تطوير التشريعات، وإقامة شراكات مع القطاع الخاص لتحقيق إدارة أكثر كفاءة للأوقاف. **الكلمات المفتاحية:** الوقف، الإطار القانوني، الصيغ التقليدية، الصيغ الحديثة، التنمية المستدامة.

Abstract:

The article addresses the topic of Waqf investment in Algerian legislation by analyzing both traditional and modern models used to achieve sustainable development. It begins by defining Waqf from both Islamic jurisprudential and legal perspectives, highlighting its role as a developmental and religious institution. Additionally, the article sheds light on the Algerian legal framework that regulates the management of Waqf and outlines the responsibilities of supervisory bodies.

The article discusses traditional models such as leasing (Ijara) and substitution (Istibdal), clarifying their advantages, challenges, and the importance of their continuity despite their limited impact on achieving comprehensive development. On the other hand, it emphasizes the significance of modern models, such as Waqf investment funds and partnerships with the private sector, pointing out the substantial potential they hold despite facing obstacles like a lack of funding and expertise.

The article concludes that the Algerian legal framework is robust but requires updates to align with economic and social developments. It also suggests raising awareness about the importance of modern models, developing legislation, and establishing partnerships with the private sector to achieve more efficient Waqf management.

Key words: Waqf; Legal Framework; Traditional Models; Modern Models; Sustainable Development.

مقدمة:

يُعتبر الوقف من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الرائدة في النظام الإسلامي، حيث يجمع بين الأبعاد الدينية والتنمية لتحقيق التكافل الاجتماعي وتعزيز التنمية المستدامة. تاريخيًا، لعب الوقف دورًا حيويًا في تمويل قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية. ومن هذا المنطلق، تمثل صيغ استثماره تحديًا وضرورة لضمان استمرارية عطاءه في ظل تطورات العصر. في الجزائر، ومع اعتماد المرجعية المالكية في تنظيم الوقف، كان للوقف تأثير ملحوظ على مسار التنمية الاجتماعية، إلا أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية فرضت تحديات عدة تتعلق بطرق إدارته واستثماره. بناءً عليه، تدخل المشرع الجزائري لوضع تشريعات تنظم استثمار الوقف بهدف تعظيم عائده. لكن التساؤل يبقى: هل تكفي هذه الصيغ لتلبية الاحتياجات التنموية الحالية؟

يكتسب هذا البحث أهميته من تسليط الضوء على موضوع حيوي يمزج بين الدين والاقتصاد. يمثل الوقف في الجزائر كالية محتملة لدعم التنمية المستدامة. لذا، يسعى البحث لفهم مدى قدرة التشريع الجزائري على تطوير استثمار الوقف بما يتناسب مع متطلبات العصر. مع تزايد التحديات الاقتصادية والاجتماعية، يُطرح السؤال الرئيسي: إلى أي مدى تساهم صيغ استثمار الوقف في التشريع الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة؟ يعتمد البحث على المنهج التحليلي لدراسة النصوص التشريعية المتعلقة بالوقف في الجزائر، مع مقارنة التجارب الدولية في إدارة الأوقاف.

تقتصر- الدراسة على تحليل النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة باستثمار الوقف في الجزائر، مع التركيز على الصيغ التقليدية والحديثة دون الدخول في الأبعاد التاريخية.

المبحث الأول:

الإطار المفاهيمي والقانوني للوقف في الجزائر

يعد الفهم الدقيق لمفهوم الوقف وأبعاده التشريعية أساسًا لدراسة صيغ استثماره. لذا، يستعرض هذا المبحث المفاهيم الأساسية للوقف وأهميته، بالإضافة إلى الإطار القانوني الذي ينظم استثماره في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم الوقف وأهميته

يتميز الوقف بكونه نظامًا اجتماعيًا أصيلًا في الفقه الإسلامي، يُمكن من تلبية احتياجات مجتمعية متنوعة. يستعرض هذا المطلب تعريف الوقف من الناحية الفقهية والقانونية، مسلطًا الضوء على أهميته في تحقيق التنمية.

الفرع الأول: تعريف الوقف وأهميته في الفقه الإسلامي

يُعرف الوقف في الفقه الإسلامي بأنه "حبس العين وتسبيل منفعتها"، حيث تُخصص منافع الأصل لخدمة المصالح العامة¹. ويُبرز هذا التعريف مبدئين رئيسيين:

• **حبس العين:** يعني الحفاظ على ملكية الأصل الموقوف ومنع التصرف فيه بأي شكل يغير من غايته، مما يضمن استدامته واستمراره لخدمة المجتمع².

• **تسبيل المنفعة:** يُشير إلى تخصيص العائدات الناتجة عن الأصل الموقوف لخدمة أهداف محددة مثل دعم الفقراء، بناء المساجد، أو تمويل المشاريع التنموية³.

يُعتبر الوقف أداة استثمارية تتسم بالاستدامة، حيث تم تصميمه ليظل الأصل محفوظًا للأجيال القادمة مع تحقيق منافع مستمرة⁴. هذا التعريف ينعكس بوضوح في التشريع الجزائري، حيث يتم تعريف الوقف قانونيًا على أنه "حبس دائم للأصل مع توجيه منفعته لخدمة أغراض خيرية عامة أو خاصة"، مما يعكس تأثير التشريع الجزائري بالمذهب المالكي⁵.

الوقف ليس مجرد آلية دينية، بل هو أداة تنموية مستدامة تُسهم في تعزيز القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة.

• في التعليم:

• شكل الوقف أساسًا لتمويل مؤسسات تعليمية تاريخية مثل جامعة الأزهر بمصر وجامعة القرويين بالمغرب.

• أتاح الوقف توفير الموارد اللازمة لتغطية تكاليف التعليم للمعلمين والطلاب، مما ساعد في نشر المعرفة وتعزيز المساواة في الفرص التعليمية⁶.

• في الصحة:

• لعب الوقف دورًا رئيسيًا في إنشاء المستشفيات التي قدمت خدمات طبية مجانية، مثل مستشفى المنصور في القاهرة.

• مولت الأوقاف المستلزمات الطبية ورواتب الأطباء، مما جعل الرعاية الصحية متاحة للفئات الأقل حظًا.

• في العصر الحديث:

• يمكن استخدام الوقف لدعم المشروعات التنموية من خلال صيغ استثمارية حديثة، مثل صناديق الاستثمار الوقفي والشراكات مع القطاع الخاص. هذه الآليات تُسهم في تحقيق الاستفادة المالية للمشاريع التعليمية والصحية، مما يعزز من قدرة المجتمع على مواجهة التحديات الراهنة⁷.

إجمالاً، يُمثل الوقف مؤسسة شاملة تُجسد التكافل الاجتماعي والتعاون بين أفراد المجتمع. فهو ليس مجرد عطاء مؤقت، بل نظام يعتمد على الاستفادة لتحقيق الأهداف التنموية طويلة المدى، مما يبرز أهميته في بناء مجتمع متوازن ومستقر.

الفرع الثاني: تعريف الوقف في التشريع الجزائري

يُعرّف القانون الجزائري الوقف بأنه "حبس دائم للأصل مع تخصيص منفعته لخدمة أغراض خيرية"⁸. يعكس هذا التعريف رؤية شاملة تتماشى مع المبادئ الفقهية الإسلامية، حيث يشير إلى أن الأصل الموقوف يُحتفظ به بشكل دائم ولا يُسمح بالتصرف فيه من بيع أو توريث أو أي إجراء يُغير من طبيعته الوقفية، مما يضمن استدامته كمورد دائم لخدمة المجتمع. كما يؤكد القانون على أن منافع الوقف يجب أن تُوجه لأغراض محددة، سواء كانت ذات طابع ديني، مثل بناء المساجد وصيانتها، أو ذات طابع اجتماعي وتعليمي، مثل تمويل التعليم والرعاية الصحية. هذا التعريف يُبرز التزام المشرع الجزائري بالمفهوم الفقهي التقليدي للوقف، المستمد من المذهب المالكي، الذي يُعتبر المرجعية الفقهية الأساسية في الجزائر. ومع ذلك، أجرى المشرع بعض التعديلات المعاصرة على النظام الوقفي ليتماشى مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية، مثل السماح بالوقف النقدي وصناديق الاستثمار الوقفي، مما يُظهر مرونة في إدارة الأوقاف بهدف تعظيم العائدات وتوجيهها نحو تحقيق التنمية المستدامة⁹.

المطلب الثاني: الإطار القانوني لإدارة الوقف في الجزائر

تلعب القوانين والتنظيمات دورًا حاسمًا في تحديد كيفية إدارة واستثمار الأوقاف لتحقيق أهدافها الخيرية والتنموية. في الجزائر، يهدف الإطار القانوني لإدارة الوقف إلى تنظيم هذا النظام بشكل يضمن الحفاظ على الأصول الوقفية وتوجيه عائداتها نحو الأغراض المخصصة لها. ويُعبر هذا الإطار عن التزام المشرع الجزائري بالمبادئ الفقهية الإسلامية، مع مراعاة إدخال تعديلات تتماشى مع التحديات والاحتياجات المعاصرة.

يتضمن الإطار القانوني نصوصًا واضحة تُحدد مسؤوليات الجهات المشرفة على الوقف وآليات إدارة الأصول الوقفية واستثمارها، بما في ذلك القواعد المرتبطة بصيغ استثمار الوقف التقليدية والحديثة. في هذا المطلب، سيتم تحليل النصوص القانونية المنظمة للوقف، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الهيئات المسؤولة عن إدارته، ودورها في تحقيق استدامة الوقف وتعظيم منفعته.

الفرع الأول: النصوص القانونية المنظمة للوقف

يستند الإطار القانوني لإدارة الوقف في الجزائر إلى القانون رقم 91-10، الذي يحدد القواعد العامة لإدارة الأوقاف وحمايتها.¹⁰ ينص القانون على ضرورة الحفاظ على الأصول الوقفية وعدم التصرف فيها إلا في حالات استثنائية، مثل الاستبدال عند تعطل الأصل عن تحقيق المنافع المرجوة، وذلك بهدف حماية الأوقاف وضمان استمرارية دورها في تحقيق الأهداف الخيرية والتنمية.¹¹

كما يلزم القانون الجهات المسؤولة بتوجيه العائدات الناتجة عن الوقف نحو الأغراض المحددة مسبقًا، سواء كانت دينية أو اجتماعية أو تنموية.¹² ويمثل هذا الإطار القانوني انعكاسًا للالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية التي تؤكد على استدامة الوقف، مع إتاحة بعض المرونة لتكييف إدارة الأوقاف مع التحديات المعاصرة.

الفرع الثاني: الهيئات المكلفة بإدارة الوقف

تشرف على إدارة الأوقاف في الجزائر وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بالتنسيق مع ديوان الأوقاف والزكاة. تُنشط بهذه الهيئات مجموعة من المهام تشمل إعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية، تطوير المشاريع الوقفية، وضمان الشفافية في إدارة العائدات.¹³

تهدف هذه الهيئات إلى تحقيق كفاءة عالية في إدارة الأوقاف من خلال تطوير آليات مبتكرة، مثل إنشاء صناديق الاستثمار الوقفي والشراكات مع القطاع الخاص. تُمكن هذه

الآليات من تعظيم العائدات وتوجيهها بشكل أكثر فعالية نحو تحقيق التنمية المستدامة¹⁴. يُبرز هذا الإطار المؤسسي - مرونة الإدارة الوقفية، حيث يوفق بين الالتزام بالمبادئ الشرعية ومتطلبات الحداثة، مما يعزز من دور الوقف كوسيلة فعالة لدعم التنمية في مختلف المجالات.

المبحث الثاني:

صنع استثمار الوقف في الجزائر

يُعد استثمار الوقف أحد المحاور الأساسية التي تُسهم في تحقيق أهدافه التنموية والخيرية. فمن خلال استثمار الأصول الوقفية، يمكن تعزيز مواردها وضمان استدامة عائداتها لتلبية احتياجات المجتمع المتزايدة. ومع تطور الزمن، شهدت صيغ استثمار الوقف تطوراً كبيراً، حيث انتقلت من الأساليب التقليدية البسيطة مثل الإيجار والاستبدال إلى صيغ حديثة أكثر تعقيداً، مثل الوقف النقدي وصناديق الاستثمار الوقفي.

في الجزائر، ورغم الجهود المبذولة لتطوير استثمار الوقف، ما زالت هناك تحديات عديدة تواجه هذا المجال. فبينما أثبتت الصيغ التقليدية فعاليتها المحدودة، برزت الحاجة إلى صيغ حديثة قادرة على مواكبة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. بناءً على ذلك، يناقش هذا المبحث صيغ استثمار الوقف في الجزائر من خلال تسليط الضوء على الصيغ التقليدية والحديثة، وتحليل مدى فاعليتها في تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: الصيغ التقليدية لاستثمار الوقف

لطالما كانت الصيغ التقليدية حجر الأساس في استثمار الوقف، حيث اعتمدت المجتمعات الإسلامية عبر العصور على أساليب بسيطة وفعالة لضمان استدامة الوقف وتوجيه عائداته نحو تحقيق الأهداف الخيرية. في الجزائر، تُعد هذه الصيغ جزءاً أساسياً من النظام الوقفي، حيث تستند إلى أساليب مألوفة مثل الإيجار (الكراء) والبيع والاستبدال. ورغم بساطة هذه الصيغ وارتباطها بالتراث الفقهي، إلا أنها تواجه تحديات في تحقيق التنمية الشاملة التي تتطلبها الظروف المعاصرة.

في هذا المطلب، سيتم تسليط الضوء على أبرز الصيغ التقليدية المستخدمة في استثمار الوقف في الجزائر، مع تحليل آلياتها ومميزاتها والتحديات التي تواجهها، وذلك من خلال مناقشة الإيجار كوسيلة رئيسية لتوليد العائدات، بالإضافة إلى البيع والاستبدال كأداة للحفاظ على استمرارية الوقف ومنفعته.

الفرع الأول: الإيجار (الكراء).

يُعتبر الإيجار (الكراء) من أبرز الصيغ التقليدية لاستثمار الوقف وأكثرها شيوعاً في الجزائر. يعتمد هذا الأسلوب على تأجير الأصول الوقفية، مثل الأراضي الزراعية أو المحلات التجارية، لتوليد عائدات مالية تُستخدم في تمويل المصارف الخيرية والتنمية. يتميز الإيجار ببساطته وسهولة تطبيقه، حيث يُعد خياراً مثالياً للأوقاف التي لا تتطلب إدارة معقدة، كما يضمن عائداً ثابتاً ومستمراً يساهم في تحقيق استدامة الوقف. ومع ذلك، تواجه هذه الصيغة تحديات، منها عدم توافق القيمة الإيجارية مع أسعار السوق أحياناً، مما قد يؤدي إلى استغلال الوقف أو ضعف عائداته. كما أن غياب خطط تطويرية لتحسين الأصول الوقفية قد يُضعف من إنتاجيتها على المدى الطويل، ما يستدعي وضع آليات تنظيمية أكثر دقة لضمان كفاءة هذا الأسلوب¹⁵.

الفرع الثاني: البيع والاستبدال.

تعد صيغة البيع والاستبدال من الأدوات التقليدية التي تُستخدم في حالة تعطل الأصول الوقفية عن تحقيق منافعها أو انخفاض إنتاجيتها. يسمح القانون الجزائري باستبدال الأصل الوقفي بأصل آخر أكثر إنتاجية وملاءمة للأهداف الوقفية، بهدف ضمان استمرارية تحقيق المنافع المرجوة. يُشترط في تطبيق هذه الصيغة الحصول على موافقة الجهات المختصة، مثل وزارة الشؤون الدينية، لضمان شفافية العملية وحماية الأهداف الوقفية. تهدف هذه الصيغة إلى تجنب تدهور الأصول الوقفية، كما تُتيح استثمار الأموال الناتجة عن البيع في أصول جديدة تُحقق عوائد أفضل.

ورغم أهمية هذه الصيغة، يواجه تطبيقها عدداً من التحديات، من أبرزها التعقيدات الإدارية والقانونية التي قد تؤخر تنفيذ عمليات البيع أو الاستبدال. كما أن نقص الكفاءات المتخصصة في تقييم الأصول واختيار البدائل المناسبة قد يؤثر سلباً على كفاءة هذه العملية. ورغم ذلك، تُعد صيغة البيع والاستبدال أداة ضرورية لضمان استمرارية الوقف وتحقيق أهدافه بشكل يتماشى مع متطلبات العصر¹⁶.

المطلب الثاني: الصيغ الحديثة لاستثمار الوقف.

مع تطور التحديات الاقتصادية والاجتماعية وزيادة احتياجات المجتمع، ظهرت الحاجة إلى صيغ حديثة لاستثمار الوقف تُعزز من قدرته على تحقيق أهدافه الخيرية والتنموية. لم تعد الأساليب التقليدية كافية لمواكبة التطورات الراهنة، بل أصبح من الضروري اعتماد أساليب مبتكرة تُمكن من استغلال الأصول الوقفية بأعلى كفاءة ممكنة.

في الجزائر، تسعى الهيئات الوقفية إلى تبني صيغ حديثة مثل الوقف النقدي وصناديق الاستثمار الوقفي، بالإضافة إلى الشراكات مع القطاع الخاص. هذه الصيغ لا تكتفي بضمان استدامة الوقف فحسب، بل تُسهم في توسيع دوره ليشمل دعم مشاريع تنموية متنوعة. في هذا المطلب، سنتناول أهم الصيغ الحديثة، مع التركيز على آليات عملها، مزاياها، والتحديات التي تواجه تطبيقها في السياق الجزائري.

الفرع الأول: الوقف النقدي وصناديق الاستثمار الوقفي.

مع تطور الاحتياجات المجتمعية، ظهرت صيغ حديثة لاستثمار الوقف، ومن أبرزها الوقف النقدي وصناديق الاستثمار الوقفي. يُتيح الوقف النقدي للأفراد والمؤسسات تقديم مساهمات نقدية تُستثمر في مشاريع طويلة الأجل، حيث تُوجه عائداتها لدعم الأغراض الخيرية والتنموية. هذه الصيغة توفر مرونة كبيرة، إذ يمكن توجيه الأموال إلى مجالات متنوعة، مثل بناء المستشفيات والمدارس أو تمويل البحوث العلمية¹⁷.

أما صناديق الاستثمار الوقفي، فتُعد من أبرز الأدوات الحديثة التي أثبتت نجاحها في العديد من الدول الإسلامية. تُدار هذه الصناديق بشكل احترافي من قبل جهات متخصصة، حيث تُستثمر الأموال في مشاريع ذات عائد اقتصادي مرتفع، مع ضمان توجيه العائدات للأهداف الوقفية. هذه الآلية تُسهم في تحقيق استدامة مالية للأوقاف، وتعزز من كفاءة إدارتها¹⁸.

ورغم فعالية هذه الصيغ، إلا أنها تواجه تحديات في الجزائر، من أبرزها نقص الكوادر المتخصصة في إدارة هذه الأنواع من الأوقاف، بالإضافة إلى الحاجة إلى تطوير التشريعات التي تضمن استثمارًا أكثر كفاءة للأموال الوقفية¹⁹.

الفرع الثاني: الشراكات مع القطاع الخاص.

تمثل الشركات مع القطاع الخاص إحدى الصيغ الحديثة التي تهدف إلى تنمية الوقف واستثماره بطرق مبتكرة. تعتمد هذه الشركات على التعاون بين الهيئات الوقفية والقطاع الخاص لتنفيذ مشاريع مشتركة تُحقق عائداً اقتصادياً يُوجه لدعم الأهداف الوقفية. تشمل هذه المشاريع مجالات متعددة، مثل التطوير العقاري، إنشاء المرافق العامة، أو الاستثمار في قطاعات إنتاجية²⁰.

ميزة هذه الصيغة أنها تُتيح الاستفادة من الخبرات الإدارية والفنية التي يتمتع بها القطاع الخاص، مما يُسهم في تحسين كفاءة إدارة الوقف وزيادة عائداته. على سبيل المثال، يمكن للقطاع الخاص أن يتولى تطوير عقارات وقفية مجهزة أو غير مستغلة بشكل جيد، وتحويلها إلى مشاريع مربحة²¹.

ومع ذلك، تواجه هذه الصيغة تحديات تتعلق بالتنسيق بين الهيئات الوقفية والقطاع الخاص، بالإضافة إلى الحاجة إلى أطر قانونية واضحة تُنظم هذه الشركات لضمان الحفاظ على الأهداف الوقفية. ومع تطور التشريعات وتزايد الوعي بأهمية الوقف كأداة تنموية، يمكن أن تُسهم هذه الشركات في تعزيز دور الوقف في تحقيق التنمية المستدامة²².

الخلاصة:

بناءً على ما تم تحليله ودراسته في هذا البحث، يمكن استخلاص النتائج التالية والتوصية بعدد من الإجراءات الضرورية لتحسين نظام الوقف في الجزائر وتعزيز دوره في التنمية المستدامة:

النتائج

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج التي تبرز نقاط القوة والتحديات المتعلقة بإدارة واستثمار الوقف في الجزائر. يتمتع الإطار القانوني الجزائري لتنظيم الأوقاف بقدر جيد من الصرامة والوضوح، إذ يوفر أسساً شرعية وقانونية تحمي الأصول الوقفية وتضمن توجيه منافعها نحو الأهداف الخيرية. ومع ذلك، يُلاحظ أن هذا الإطار يحتاج إلى تعديلات جوهرية تواكب التطورات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، مثل إدراج صيغ استثمار حديثة ومتنوعة تتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة.

على صعيد الصيغ الاستثمارية، أثبتت الصيغ التقليدية مثل الإيجار والاستبدال فاعليتها في تحقيق الحد الأدنى من العوائد الوقفية، إلا أنها لا تُسهم بشكل كافٍ في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة. هذه الصيغ تفتقر إلى الديناميكية المطلوبة لمواجهة التحديات الاقتصادية الحالية، مما

يُبرز الحاجة إلى حلول أكثر تطورًا. أما بالنسبة للصيغ الحديثة، كصناديق الاستثمار الوقفي والشراكات مع القطاع الخاص، فهي تحمل إمكانيات هائلة لتعظيم عائدات الوقف ودعمه، لكنها تواجه عقبات متعددة. من بين هذه العقبات نقص التمويل اللازم لتأسيس هذه الصيغ وتفعيلها، فضلاً عن محدودية الخبرات المتخصصة في إدارتها، وهو ما يعيق تحقيق أهدافها بالشكل المرجو.

التوصيات

في ضوء النتائج السابقة، تُقترح مجموعة من التوصيات لتحسين أداء نظام الوقف في الجزائر وتعزيز دوره في تحقيق التنمية المستدامة:

1. تعديل التشريعات الوقفية لتشمل صيغ استثمارية حديثة ومرنة

ينبغي إدخال تعديلات على القوانين الحالية لتوفير إطار قانوني يُشجع استخدام صيغ استثمار مبتكرة، مثل الوقف النقدي وصناديق الاستثمار الوقفي، مع وضع ضوابط تُنظم عملها وتضمن الشفافية والاستدامة.

2. تعزيز الوعي بأهمية الصيغ الحديثة للوقف

يعدّ الوعي بأهمية الصيغ الحديثة، مثل الوقف النقدي وصناديق الاستثمار، خطوة أساسية لتفعيلها. يمكن تحقيق ذلك من خلال حملات إعلامية وبرامج تدريبية تستهدف الجمهور والهيئات الوقفية لشرح فوائد هذه الأدوات وقدرتها على تحقيق عوائد مستدامة.

3. تطوير الشراكات مع القطاع الخاص

تشكل الشراكات بين الهيئات الوقفية والقطاع الخاص فرصة واعدة لتحسين كفاءة إدارة الوقف. يُوصى بوضع أطر قانونية وتنظيمية واضحة تُشجع هذه الشراكات وتضمن تحقيق التوازن بين المصالح التجارية وأهداف الوقف الخيرية.

4. تأهيل الكوادر المتخصصة في إدارة الأوقاف

يجب توفير برامج تدريبية متخصصة لإعداد كفاءات قادرة على إدارة الأوقاف باستخدام الأساليب الحديثة. يمكن التعاون مع الجامعات ومراكز البحث لإنشاء برامج تعليمية تركز على الإدارة الوقفية والاستثمار الوقفي.

5. تحفيز الاستثمارات الوقفية من خلال الحوافز الضريبية

يمكن للمشرع الجزائري تقديم حوافز ضريبية للمساهمين في صناديق الاستثمار الوقفي أو

المشاركين في الشراكات مع الأوقاف، مما يُشجع الأفراد والشركات على الاستثمار في مشاريع وقفية تعود بالنفع على المجتمع.

إن الوقف في الجزائر يُمثل أداة هامة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لكنه ما زال بحاجة إلى إصلاحات شاملة ليواكب تطورات العصر.. من خلال تحديث الإطار القانوني، وتنويع صيغ الاستثمار، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، يمكن أن يلعب الوقف دورًا أكبر في تحقيق الأهداف التنموية المستدامة. وختامًا، فإن بناء منظومة وقف متطورة يعتمد على التكامل بين التشريعات الفعالة، والإدارة الكفؤة، والوعي المجتمعي بأهمية الوقف كركيزة أساسية للتنمية.

الهوامش:

1 - محمدي، محمود أحمد، نظام الوقف في التطبيق المعاصر: نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 2015، ص 112.

2 - المرجع نفسه، ص 113.

3 - حليلالي، أمينة، "الوقف وأساليب استثماره في ظل التشريع الجزائري"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 9، العدد 2، 2023، ص 403.

4 - عثمان، مرابط حبيب، "آليات تفعيل صيغ استثمار وتنمية أموال الوقف في الجزائر"، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، المجلد 1، العدد 1، 2018، ص 108.

5 - ميلي، سميرة أحمد، "صيغ وضوابط استثمار أموال الوقف الحديثة: دراسة حالة الجزائر"، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجنت، الجزائر، المجلد 1، العدد 2، 2020، ص 168.

6 - المرجع السابق، ص 169.

7 - المرجع نفسه، ص 170-172.

8 - حليلالي، أمينة، مرجع سابق، ص 403.

9 - عثمان، مرابط حبيب، المرجع السابق، ص 109.

10 - القانون رقم: 10/91 المؤرخ في 27 أبريل 1991 بتعلق بالأوقاف، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 21 المؤرخة 08-05-1991 معدل ومتمم: بالقانون رقم: 07-01 مؤرخ في 22 مايو سنة 2001 (ج.ر: 29 مؤرخة 23-05-2001)، وبالقانون رقم: 01-02 مؤرخ في 14 ديسمبر 2002 (ج.ر: 83 مؤرخة 15-12-2002).

11 - حليلالي، أمينة، نفس المرجع السابق، ص 403.

12 - عثمان، مرابط حبيب، "مرجع سابق، ص 108.

13 - ميلي، سميرة أحمد، مرجع سابق، ص 168.

- 14 - المرجع نفسه، ص 169.
- 15 - مهدي، محمود أحمد، نظام الوقف في التطبيق المعاصر: نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 2015، ص 112.
- 16 - حليلالي، أمينة، مرجع سابق، ص 403.
- 17 - مهدي، محمود أحمد، نفس المرجع السابق، ص 112.
- 18 - ميلي، سميرة أحمد، نفس المرجع، ص 168.
- 19 - المرجع نفسه، ص 169.
- 20 - عثمان، مرابط حبيب، "آليات تفعيل صيغ استثمار وتنمية أموال الوقف في الجزائر"، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، المجلد 1، العدد 1، 2018، ص 108.
- 21 - المرجع نفسه، ص 109.
- 22 - ميلي، سميرة أحمد، مرجع سابق، ص 170.